

فرح

نشرة فصلية إعلامية تصدر عن رابطة أصدقاء كمال جنبلاط  
«بعضهم يستجدي الألم، ويمتّع نفسه بالشقاء لكي يصل...  
ولكن طريق الفرحة هي أكمل وأجدي... كل شيء هو فرح... هو فرح»



FRIENDS OF KAMAL JOUMBLATT ASSOCIATION  
www.kamaljoumblatt.com

# فرح

حزيران 2021

العدد 51

رابطة أصدقاء كمال جنبلاط

## المحتوى

- ملح الارض: التسوية هي الحل لوقف الانهيار – عباس خلف
- مع الاحداث: ايها المسؤولون : البلد يغرق، والشعب يخنق، فعلى ماذا تتناحرون؟ - سعيد الغز
- مقال سياسي: التحدي المصري – صالح حديفة
- مقال اقتصادي: سياسة الدعم الذكية – د. لويس حبيقة
- دراسة : لبنان يشهد إحدى أسوأ الأزمات الاقتصادية العالمية منذ منتصف القرن 19 وفقاً لتقرير أعدّه البنك الدولي - جريدة الشرق الاوسط في 2021/06/01
- نافذة على فكر كمال جنبلاط
- اراء ومواقف :
  - خلاص الديموقراطية
  - المفهوم الحقوقي العلمي للديموقراطية
- من اقواله:
  - بين العشائرية والدستور
  - مواصفات رئيس الجمهورية اللبنانية
- مطالب ومشاريع اصلاحية :
  - مشروع قانون انشاء الحرس الوطني
- علوم وتكنولوجيا: كيف تتجنب عمليات الاحتيال الالكترونية – جريدة نداء الوطن في 2021/06/05
- صحة وغذاء: كيف يتسبب "كوفيد 19" في تلف رئوي عند استفحاله – جريدة الشرق الاوسط – في 2021/06/15
- اخبار الرابطة

- من الصحافة اخترنا لكم:

- دفع لبنان على طريق الانهيار ناجم عن فقدان الرؤية لدى المتحكمين بالنظام السياسي – د.غسان العياش – جريدة النهار في 2021/06/02
- نهاية لبنان ما عادت تعني سوى اهله – اياد ابو شقرا – جريدة الشرق الاوسط في 2021/6/13
- حزب الله بين عون وبرّي: بوصلة بلا إبرة – نقولا ناصيف – جريدة الاخبار – 2021/6/26
- The Palestinian's Dilemma: Resistance or moral persuasion – Dr.Riyad Tabbarah - The Daily Star - June 7th 2021
- Abu Dhabi plans \$6bn culture spending to diversify from oil - Simeon Kerr – Financial Times - June 7th 2021
- A new capital in the Egyptian desert: Sisi's military model for the economy- Andrew England – Financial Times - June 6th 2021

• ملاحظة: المقالات والدراسات التي تنشر في "فرح" تعبّر عن آراء كاتبها

### التسوية هي الحل لوقف الانهيار

في الظروف الراهنة التي يعاني فيها اللبنانيون من الانهيار في مختلف مرافق الحياة اليومية ، وفي ظل الفشل المتراكم والعجز المتواصل عن ضمان استمرارية السلطات والمؤسسات، بسبب الاصرار على مواصلة محاولات الاقصاء والالغاء، يصبح طرح فكرة اللجوء الى تحقيق تسوية ما للخروج من المعاناة ، ضرورياً في حيز المكان والزمان. فهي تعني التخلي عن شخصية المواقف والطموحات الفئوية والمذهبية والشخصية والتوجه للالتقاء مع الاخر بروح التعاون والقبول ، والسعي المشترك لاعادة بناء هيكل مؤسسات الدولة والعمل لوضع خطة انقاذية وطنية تكفل اخراج لبنان من ازماته الكيانية ، واللبنانيين من معاناتهم اليومية والوجودية.

ولابد في هذا السياق من تذكير اللبنانيين عامة والطبقة السياسية الحاكمة خاصة ، بأن لبنان في الاساس قام على التسويات. فكل الصراعات التي واجهته انتهت بتسويات رافقتها شعارات تبريرية مثل : "لا غالب ولا مغلوب " و"الصلح سيد الاحكام" و "لبنان يستمر بجناحيه".... وللتذكير فقط نقول: ان تداعيات الحرب الاهلية (1975 - 1990) انتهت بتسويات ومصالحات وتعويضات ، وبوثيقة الوفاق الوطني (الطائف) التي اعادت هيكل الدولة المشرذمة، واصبحت جزءاً من دستور الجمهورية اللبنانية . وللتذكير ايضاً نقول: ان الخروج عن مندرجات هذه التسوية ، والخروج على الدستور ، وعدم تنفيذ خطة نقل لبنان من جمهورية الطوائف السياسية الى دولة المواطنة المدنية هي ما اوصل البلاد الى ما تعانيه اليوم من مخاطر حياتية وكيانية ووجودية.

ان دعوتنا للتسوية تنطلق من رؤية مستقبلية للبنان، اطلقها المعلم كمال جنبلاط في 10 كانون الاول 1956، في محاضرة له في الندوة اللبنانية آنذاك بعنوان : "لبنان في واقعه ومرتجاه" وهي تقوم على ما يلي:

"في واقع المكان الجغرافي ، وفي واقع الزمان التاريخي الحضاري ، كان لبنان ولا يزال ، بالرغم من التناقضات والتعاكسات والتنوعات التي يحتضنها ، يشكل وحدة للعيش واحدة ، وحدة للحياة المشتركة، وقد يكون في ذلك السر الذي يجعل التناقضات والمفارقات والتنوعات والاختلافات والازمات على انواعها تجد لها في النهاية حلاً واقعياً منسجماً، وتسوية معقولة ومقبولة. فمهما اختلف اللبنانيون لابد لهم في النهاية ان يلتقوا ويتحاوروا ويتفقوا.

وفي الوقائع التاريخية ، الكيان اللبناني ، رغم العواصف التي تمرّ به ، يتأكد بعد كل عاصفة ، ويثبت على الدوام في بصيرة اللبنانيين ، فهم يدركون انهم ابناء هذه الوحدة الحياتية قبل ان يكونوا نصارى وسنة وشيعة ودروز وسواها من المذاهب.

ما ارتجيه للبنان ان يستمر اللبنانيون في الاقتناع ان لبنان في واقعه مجهّز ليكون بلد العقلانية ، وبلد التسامح الديني الحقيقي ، وقبول الاخر بانفتاح ومحبة ، واحترام التعددية والرغبة الصادقة في العيش معاً."

فكرة التسوية الحقيقية لا تنتجها الا العقول المتنوّرة المؤمنة بمبدأ قبول الاخر والرغبة في التحوار معه ، وادراك ما يعتريه من مخاوف لتبديدها لانجاح فكرة العيش المشترك ، وتحقيق السلم الاهلي. والتسوية التي ندعو لتحقيقها لا نريدها تنازلاً عن الاساسيات الوطنية والسيادية ، ولا استسلاماً لاحتلال من عدو غاشم ، او شقيق طامع ، ولا قبولاً بهيمنة واحد واكثر من الشركاء في الوطن على سائر مكونات هذا الوطن ، بل تعالياً عن كل المغريات الشخصية والحزبية والمذهبية والمحورية. ينطلق منها الجميع للتلاقي والتحوار والتوافق على ما ينفذ المواطنين من معاناتهم ، ويضخ الحياة السليمة من جديد في شرايين الوطن الذي نريده دولة المواطنة المدنية العلمانية التي تصون الحريات وتحقق العدالة والمساواة وتحترم التنوع والتعددية والامان للجميع.

## - مع الاحداث:

**ايها المسؤولون : البلد يغرق ، والشعب يختنق، فعلى ماذا تتناحرون؟ - سعيد الغز**

هذا الشهر ايضاً، تستمر المأساة في لبنان ، اللبنانيون في اسوأ احوالهم : لا دواء ، لا قدرة على الاستشفاء ، لا تغطية صحية من شركات التأمين والمؤسسات الضامنة، لا محروقات لوسائل المواصلات ، لا انترنت لوسائل الاتصالات، لا مازوت ولا فيول للمولدات ولمصانع الكهرباء وبالتالي لا كهرباء ، وعودة الى العتمة، لا طحين للخبز ولا مواد غذائية في المحلات التجارية ، والسلسلة تطول. يضاف الى هذا المسلسل المرعب تفاقم البطالة وتلاشي قيمة المداخيل والمدخرات المالية مع الانهيار المتواصل لقيمة العملة اللبنانية، والاستمرار في التلاعب بأسعار الدولار في الاسواق السوداء.

وفي مقابل هذه المعاناة ، وتباكي الناس بيأس على امل مفقود ، وعود طنانة بغد افضل وبوطن اقوى ، وعهد منقذ يحقق الاصلاح والتغيير ، يستمر ارباب السلطة الحاكمة في لعب دور "شاهد ماشفش حاجة" ويواصلون حروبهم العبيثية كأبطال مسرحية طواحين الهواء ، فيما الفساد يستشري والعجز عن المكافحة والمحاسبة يتزايد، والادعاء المتواصل بإلقاء المسؤوليات على مجهولين ، مع انهم معروفون ، ولكن محميون من اطراف السلطة ، فلا احد في اجهزة الامن او القضاء له القدرة على توقيفهم او محاكمتهم على ما سببوه من ضرر بحق الوطن والمواطنين. ومع ذلك تستمر المنظمة الحاكمة في "لعبة الموت السريري" للبنان واللبنانيين ، طمعاً بوزير بالزائد قد يستخدمونه في مأساة التعطيل المتماذي ، او تحقيقاً لطموح سياسي او رئاسي مستقبلي ، حتى ولو ادى ذلك الى سقوط هيكل الوطن فوق رؤوس الجميع ، وانهيار الكيان على سراب اعتقاد البعض بإمكانية اعادة هيكلته على اسس جديدة تستجيب لمشاريع اقليمية محورية لا مصلحة للبنانيين فيها، لانها تقضي على السيادة لصالح التبعية ، وتفقد لبنان ميزة التعددية والرسالة.

كل هذا يقودنا الى طرح سؤال بسيط ، كان المعلم كمال جنبلاط طرحه على المسؤولين في 13 آذار 1953، ونحن نعيد طرحه اليوم لتشابه الظروف في المبدأ وجاء فيه: اذا استمر الحال على ما هو عليه من مكافأة المرتشي والمهزّب وحمائته، وتطويب السارق شهيداً، وتغطية القاضي الملوث ، وانتهاج سياسة المسايرة مع هذا الطرف نكاية بأطراف اخرى ، افلا يؤدي ذلك الى جعل الادارة والقضاء تغوص اكثر

فأكثر في بؤرة الرشوة والفساد والمحسوبية والزبائنية؟ وفي مثل هذا الوضع كيف للعهد ان يستمر وللناس ان تعيش؟

ايها المسؤولون ، لا يستطيع المسؤول التهرب من تحمل مسؤولية مركزه والتنكر لواجباته وتعهدهاته ووعوده، والادعاء بأن سواه هم المسؤولون . البيت يحترق، والناس تختنق ، والتفريج على الحريق والاحجام عن المسارعة لاطفائه، يحوّل المسؤول الى شبيه نيرون المتفريج المتباكي على روما التي تركها تحترق ولم يفعل شيئاً سوى البكاء.

المطلوب ثورة من فوق يمكن الامساك بمساراتها وتوجيهها نحو الاصلاح والتطوير ، حتى لا نتفاجا بثورة من تحت لا قدرة للمسؤولين على الامساك بمساراتها ، ولا ندري الى اي منعطف ستقود البلد والعباد.

ايها المسؤولون ، المطلوب بكل صدق ومحبة منكم ، الانتصار على الذات والاهواء والمصالح والمكاسب الشخصية او الحزبية او الفئوية او المذهبية او المحورية والالتقاء جميعاً في مفهوم موحد للوطن اللبناني وللشخصية اللبنانية المرتبطة ارتباطاً وثيقاً جغرافياً وتاريخياً فاعلاً بالوطنية العربية وبالقضايا العربية . المطلوب فعلاً لا قولاً بناء الدولة في لبنان كياناً سيداً مستقلاً، رسالته احترام التعددية والتقريب بين المكونات المجتمعية ، وعدم الانحياز الى اية محاور تفقده لعب دور لبنان الرسالة . المطلوب الغاء الطائفية السياسية واقامة الدولة المدنية العلمانية التي تعتمد اللامركزية الادارية الموسعة لان هذا هو الشرط الاساسي لبقاء الكيان وضمان وحدة اللبنانيين وتأمين مستقبل افضل لأولادهم.

## - مقال سياسي: التحدي المصري - صالح حديفه

في زحمة الأزمات التي تتوالى على اللبنانيين يميناً وشمالاً، يصبح الحديث عن أي شيء آخر فاقداً للأهمية، إذ تتقدم معيشة الناس على كل النظريات السياسية والاستراتيجية والتحليلات والقراءات مهما كانت ثاقبة وصائبة.

يعيش لبنان واحدة من أسوأ ثلاث أزمات مرت بها دول العالم منذ منتصف القرن التاسع عشر وفق تقرير للبنك الدولي. وحتى في حماة الحرب الأهلية والاقنتال والمحاور والجبهات لم يعيش اللبنانيون مستوى الذل الذي يقاسونه هذه الأيام. طوابير الانتظار في صفوف محطات المحروقات وعلى أبواب المستشفيات غير مسبوقة. الأدوية باتت نادرة التوفر، الحصول على مستلزمات الاستشفاء والعمليات الجراحية أشبه بمن يبحث عن الكنز المدفون، أما المصابون بأمراض مستعصية فاستعصاء تلقي علاجاتهم بات قدرهم. أموال الناس تبخرت، القدرة الشرائية انخفضت عشرة أضعاف بعد أن فقدت الليرة اللبنانية قيمتها بعشرة أضعاف إضافية. الهجرة تتضاعف، للشباب والمنتجين والأطباء والمهندسين وغيرهم من قطاعات العمل. والحبل على الغارب.

وعلى قساوة كل تلك المصائب، فإن هناك ما هو أعظم منها، وهي مصيبةٌ ابتلي بها اللبنانيون منذ أن تحكمت بقرار البلاد ذهنية الأناثية الفاتلة الى درجة الانتحار. ثمة من لا يابهُ لكل ما تقدم من أزمات، ولا يعير لها أي انتباه أو اهتمام أو أدنى حساب. وهذه الذهنية القابضة على عنق البلاد، تخنقها على وقع المصالح الذاتية وارتباطاً بمصالح خارجية لا شك أنها موجودة ولطالما كانت.

التحدي اليوم مصيري بامتياز: هل يبقى البلد أم يندثر!؟

بحكم القراءة البسيطة لمسار الأمور حتى الساعة البلد ذاهب الى الاضمحلال على مستوى السلطات الدستورية والمؤسسات والادارات العامة، التي تتلاشى تبعاً وتنهشها التدخلات السياسية وتدمرها تداعيات الانهيار المعيشي والمالي. المجتمع الى مزيد من التحلل وربما التوقع بفعل كل العوامل الأنفة. ملامح الفوضى نراها يومياً في كل إشكالٍ على محطة وقود او على غالون زيت أو على علبة دواء أو على باب مستشفى ...

ولأن الأمور بهذا الدرك من الانهيار وفي هذا المستوى من الخطورة، لم يعد من وقت متاح، ومقومات الصمود انتهت، والمطلوب واحد: تغيير الذهنية لكي يتغير الأداء. التعامل بذهنية رجال الدولة، ذهنية الحرص على الوطن قبل الحرص على مصالح شخصية، ذهنية الحس بالمسؤولية والواجب، ذهنية الشعور بمعاناة الناس، ذهنية تحسس الواقع المؤلم، ذهنية الاعتراف بالواقع، ذهنية الاقتناع أن كل ما تمت تجربته لم يعد مفيداً لا بل هو مضرّ لدرجة قتل البلاد والعباد، ذهنية الإدراك انه اذا لم يبق البلد لن تبقى مواقع ولا كراسي لتوليها، ذهنية الإقرار بأن أحداً لن يساعدنا قبل أن نصبح بمستوى المساعدة.

فهل يدرك المعنيون ذلك قبل إعلان وفاة لبنان؟

**(\*) مفوض الاعلام في الحزب التقدمي الإشتراكي، ورئيس تحرير جريدة "الأنباء" الإلكترونية**

- مقال اقتصادي:

**سياسة الدعم الذكية - الدكتور لويس حبيقة**

مشكلة أي سياسة دعم هو صعوبة الغائها أو حتى تعديلها بسبب المصالح السياسية والاستفادة المادية الناتجة عنها. مشكلة سياسات الدعم عالمياً انها توضع لمساعدة الفقراء، لكنها تصب عموماً لمصلحة الأغنياء أي عكس السبب الذي وضعت من أجله. رفع الدعم في العديد من الدول كمصر والأردن وتونس وغيرها سبب فوضى ومعارضات شعبية كبيرة، وبالتالي تكلفة الدعم ليست مادية فقط لكنها سياسية

واجتماعية أيضا. هذا هو حال سياسات الدعم اللبنانية التي تتوجه نحو عدد من السلع الغذائية والمحروقات كما الأدوية والتي تفيد نسبيا الميسورين أكثر من الفقراء بسبب حجم استهلاكهم ومستوى الحياة التي ينعمون بها. هكذا يبقى الفقير بعيدا عن المستوى المعيشي اللائق الذي يستأهله ويرغب في تحقيقه.

يهدف الدعم الحكومي عموما الى أمرين. أولا التوجه نحو العدالة في الاستهلاك الضروري أي تسهيل الحصول على السلع والخدمات الأساسية كالماء وبأسعار مقبولة. الهدف الثاني هو جعل المجتمع يستفيد بطريقة غير مباشرة من الدعم أي من توافر السلع والخدمات ومن النمو والتنمية التي تلحق به كما من الأسعار المساعدة بشكل عام.

هنالك نوعان من الدعم أي عبر الطلب أو العرض. دعم الطلب يعني اعطاء المساعدات للشاري مباشرة وهو حال البطاقة التمويلية التي وعدنا بها في لبنان. يقول المشروع أن العائلات غير الميسورة ستحصل على 137 دولار أميركي شهريا لمدة سنة ولا تزيد التكلفة السنوية العامة على 1,3 مليار دولار. تكمن المشكلة في اختيار العائلات المستفيدة ومن يختارها وما هي القواعد والشروط وكيف يتم التنفيذ والرقابة والشفافية.

هنالك دعم للعرض أي للمنتجين مما يمكنهم من تخفيض أسعار البيع وبالتالي يستفيد المستهلك أيضا كما المجتمع بشكل عام. هل نريد وضع الدعم الذي يذهب الى المنتج أو المستهلك؟ في لبنان ندعم حاليا الواردات لأن انتاجنا ضعيف وبالتالي ندعم عدد من التجار ولا بد من تغيير هذه السياسات غير المجدية على المدى الطويل. لا بد من ترشيد التكلفة المادية المرهقة المتواصلة منذ سنوات وتحسين فوائدها.

من الضروري التفكير جديا قبل وضع أي سياسة دعم لأنه من الصعب جدا أن تكون قصيرة الأجل. سياسة دعم الزراعة في أوروبا كما في الولايات المتحدة مستمرة منذ عقود وتقضي باعطاء المليارات سنويا للمزارعين كي يستطيعوا الانتاج والبيع في الأسواق الداخلية والعالمية. معظم الاقتصاديين كما السياسيين يعتقدون أنها سياسة خاطئة إذ تشجع على الكسل والاهمال وهي مكلفة جدا على الاقتصاد العام كما على الموازنات الوطنية. تكمن المشكلة في عدم القدرة السياسية على الغائها أو حتى على تعديلها لتجنب غضب المزارعين ومن يؤيدهم لكافة الأسباب السياسية والانتخابية والاقتصادية.

عندما توضع أي سياسة دعم يجب دراسة السلع والخدمات التي يرغب المجتمع بدعمها. يجب معرفة هوية المستفيدين أي المنتجين أو المستهلكين مثلا. يجب دراسة التكلفة المتوقعة وكيفية تمويلها. هنالك سلع وخدمات يعتبرها المجتمع الدولي من حقوق الانسان ويجب على كل دولة دعمها كي تتوفر في الكمية والنوعية والسعر. في سنة 2010 مثلا، اعتبرت الأمم المتحدة وجود ماء عذبة وتجهيزات صحية مناسبة من أولويات حقوق الانسان وبالتالي وجب دعمها. هنالك ثلث العالم تقريبا لا يحصل على مياه عذبة ونظيفة، وهنالك حوالي الثلثين لا ينعم بالتجهيزات الصحية السليمة والنظيفة.

ما هي سياسة الدعم الذكية للبنان والتي وان تكن مكلفة في البداية، لها فوائد كبيرة على المدى الطويل أي على النمو والتنمية للاقتصاد ككل؟ لسياسة الدعم أهداف خيرة للبناء وليس لتشجيع المافيات الواضحة والمقنعة كما يحصل اليوم:



**أولاً:** وقف النظام الحالي واعتماد البطاقة التموينية لمدة سنة والتفتيش جدياً على مصادر مالية مستقبلية لنظام جديد ذكي. يجب دعم القطاعات المنتجة مباشرة لمدة سنة أي اعطاء المال للصناعات والزراعات المختلفة كما لبعض الخدمات إذ أن معظمها لن يحتاج الى دعم. عموماً الاقتصاديون هم ضد الدعم لأنه يشجع على الإهمال والكسل وسوء الأداء، إلا أننا اليوم في وضع لبناني لا نحسد عليه وبالتالي يجب وضع العقائد حتى الصحيحة منها جانباً واعتماد الجراحة المباشرة. هذا الدعم يسمح للمستفيدين بالانتاج والبيع في الأسواق الداخلية والعالمية وبالتالي استقدام "الفريش دولار" أي أكسيجين الاقتصاد الحالي.

**ثانياً:** لا بد من الدعم المادي المباشر للبحث والتطوير حيث أن جامعاتنا كما مؤسساتنا العامة تملك الأرضية التحتية والبشرية المناسبة للاستمرار في عمليات بحث وتطوير أكثر طموحاً وشمولاً. سيعطى الدعم خاصة للزراعة والصناعة ضمن المؤسسات العامة الحالية المرتبطة بوزارتي الصناعة والزراعة. هذا الدعم القطاعي يفيد المجتمع بطرق أخرى أيضاً أي يساهم في تخفيف التلوث الذي نعاني منه في مدننا. نحتاج لدعم قطاعات تفيد المواطن مباشرة كالنقل العام الذي يخفف تكلفة النقل والأزدحام كما ضرر البيئة.

**ثالثاً:** لا بد من الدعم المباشر للشركات الناشئة كي تكبر وتبدأ انتاجها وتصدر فيما بعد. هنالك تقنيات معروفة عالمياً وممارسة في العديد من الدول النامية في آسيا وغيرها والتي توفر الخدمات الأساسية التي تحتاج إليها الشركات الجديدة كما الصغيرة والمتوسطة.

**رابعاً:** تغيير سياسات الدعم اللبنانية من الاستيراد الى الانتاج سيوسع حجم الاقتصاد ويحسن مع الوقت معيشة اللبنانيين. المهم أن نكون واضحين الى أي قطاعات وشركات سيذهب الدعم ونحن بحاجة الى نتائج ايجابية سريعة لأننا لا نملك ترف الوقت. سياسة الدعم الحالية هي مكلفة تهدر الأموال ولا تفيد الاقتصاد على المدى الطويل. سياسة الدعم المقترحة هي أقل تكلفة اليوم وتصب في المكان الصحيح وتضرب التهريب والفساد الى حد بعيد.

**خامساً:** كي تتجح أي سياسة دعم جديدة لا بد من حصول 3 أمور بسرعة منعا للغرق. يجب أن تحصل على دعم سياسي داخلي كبير لأن التغيير سيحدث معارضة من المستفيدين السابقين الذي سيحاولون منع التغيير. يجب أن تضع الحكومة وسائل تواصل مع المجتمع لشرح أهداف السياسات الجديدة وجدوى التغيير. كما من الضروري وضع آليات تعديل الدعم أو الغائه إذا احتاج المجتمع لذلك. كلما دام الدعم كلما صعب تغييره، وبالتالي يجب أن تكون لنا رؤية واضحة حول كيفية التغيير أو الخروج كلياً من النظام المتبع.

إذا نجحت سياسات الدعم الجديدة في الأشهر الأولى، سنأتي أموال جديدة اضافية سخية إليها ليس فقط عامة وإنما أيضاً خاصة فتصب كلها في صالح وقلب الاقتصاد وليس في جيوب بعض المستفيدين من المجتمعين المدني والرسمي.

- دراسة:

## لبنان يشهد إحدى أسوأ الأزمات الاقتصادية العالمية منذ منتصف القرن 19 وفقاً لتقرير أعدّه البنك الدولي -جريدة الشرق الاوسط

حذر البنك الدولي، (الثلاثاء)، من أن لبنان غارق في انهيار اقتصادي قد يضعه ضمن أسوأ عشر أزمات عالمية منذ منتصف القرن التاسع عشر، في غياب لأي أفق حل يخرج من واقع مترد يفاقمه شلل سياسي.

وتوقع البنك الدولي في تقرير جديد أن ينكمش الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في لبنان، الذي يعاني من «كساد اقتصادي حاد ومزمن»، بنسبة 9.5 في المائة عام 2021. وأورد التقرير أنه «من المرجح أن تُصنف هذه الأزمة الاقتصادية والمالية ضمن أشد عشر أزمات، وربما إحدى أشد ثلاث أزمات، على مستوى العالم منذ منتصف القرن التاسع عشر». وأضاف أنه «في مواجهة هذه التحديات الهائلة، يهدد التقاعس المستمر في تنفيذ السياسات الإنقاذية، في غياب سلطة تنفيذية تقوم بوظائفها كاملة، الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية المتردية أصلاً والسلام الاجتماعي الهش؛ ولا تلوح في الأفق أي نقطة تحول واضحة».

ويشهد لبنان منذ صيف 2019 انهياراً اقتصادياً متسارعاً فاقمه انفجار مرفأ بيروت المروع في الرابع من أغسطس (آب) وإجراءات مواجهة فيروس كورونا. وتخلفت الدولة في مارس (آذار) 2020 عن دفع ديونها الخارجية، ثم بدأت مفاوضات مع صندوق النقد الدولي حول خطة نهوض عُلقَت لاحقاً بسبب خلافات بين المفاوضين اللبنانيين.

وتراجع سعر صرف الليرة اللبنانية أمام الدولار تدريجياً إلى أن فقدت أكثر من 85 في المائة من قيمتها، ويات أكثر من نصف السكان تحت خط الفقر، وارتفع معدل البطالة، فيما يشترط المجتمع الدولي على السلطات تنفيذ إصلاحات ملحة لتحصل البلاد على دعم مالي ضروري يخرج من دوامة الانهيار.

لكن البلاد ومنذ انفجار مرفأ بيروت، غارقة في شلل سياسي. وبرغم الضغوط الدولية التي تقودها فرنسا خصوصاً، لم يتمكن رئيس الحكومة المكلف سعد الحريري منذ تكليفه في أكتوبر (تشرين الأول)، من إتمام مهمته. وكانت الحكومة اللبنانية استقالت إثر انفجار المرفأ.

وأورد تقرير البنك الدولي بعنوان «لبنان يغرق: نحو أسوأ 3 أزمات عالمية»، أن «استجابة السلطات اللبنانية لهذه التحديات على صعيد السياسات العامة كانت غير كافية إلى حد كبير»، ويعود ذلك إلى أسباب عدة أبرزها «غياب توافق سياسي بشأن المبادرات الفعالة في مجال السياسات» في مقابل «وجود توافق سياسي حول حماية نظام اقتصادي مفلس، أفاد أعداداً قليلة لفترة طويلة»، وفقاً لوكالة الصحافة الفرنسية.

وفي 2020، انكمش الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنسبة 20.3 في المائة، بعد انكماشه بنسبة 6.7 في المائة عام 2019.

وقد انخفضت قيمة الناتج المحلي، وفق التقرير، من حوالي 55 مليار دولار عام 2018 إلى ما يُقدر بنحو 33 مليار دولار في 2020. وأضاف التقرير أنه «في ظل حالة غير مسبوقة من عدم اليقين، فمن المتوقع أن ينكمش الناتج المحلي الحقيقي بنسبة 9.5 في المائة عام 2021».

- نافذة على فكر كمال جنبلاط

- آراء ومواقف :

• خلاص الديمقراطية

الديموقراطية السياسية الحقيقية ، هي حكم القانون بما يتوافق مع حقوق الانسان وواجباته ... وهذه الحقوق تتطور مع الزمن لتبرز في اوضاع متكاملة اكثر ، وعاكسة اكثر لبعض وجوه حقيقية الانسان.

وهذه الديمقراطية لا تتحقق الا في ظروف ملائمة اهمها:

- على من يتولى مسؤولية الحكم ان يكون على مستوى هذه المسؤولية حتى لا تفلت الامور من يده.
- وعلى المجلس النيابي والحكم المنبثق عنه ان يكون في وضع الكفاءة والقدرة على العمل والجرأة في مواجهة المشاكل الاجتماعية والاقتصادية يمكنهما من القيام بأعباء الحكم والتشريع كما يجب.
- الديمقراطية لا تنمو وتزدهر الا اذا حضنتها عدالة سليمة .
- ضرورة الغاء الاقطاع الاقتصادي لكي يستقيم الحكم الديمقراطي ويزدهر.

(المرجع: مقال في جريدة الانباء بتاريخ 1963/08/17)

## • المفهوم الحقوقي العلمي للديموقراطية

منعاً للتضليل والاختفاء في التعبير عن المفاهيم ، نورد ما يلي:

- 1- النظام الديموقراطي هو الذي يضمن حقوق وحرريات المواطنين الافراد والجماعات السياسية والثقافية كاملة بواسطة نظام دستوري ثابت ، واجهزة حقوقية تردع المعتدين على هذه الحريات والحقوق.
- 2- وجود نظام يحقق مبدأ فصل السلطات التشريعية والقضائية والاجرائية التنفيذية وتضادها ومراقبتها بعضها لبعض.
- 3- قيام هيئات تمثيلية ، منتخبة بحرية دون ضغوط او اكراه حزبي.
- 4- وجود ضمانات للفرد على عمله وملكيته ونشاطه السياسي والاقتصادي.
- 5- عدم قيام عنصرية او قومية متطرفة لاغية للآخرين.

وحيث تتوفر هذه الشروط تكون الدوية ديموقراطية

(المرجع: مقال في جريدة الانباء بتاريخ 15/02/1975)

- من اقواله:

## • بين العشائرية والدستور

"لماذا يريدون في لبنان ان نستمر ونمارس النظام القبلي والعشائري ، ونستعيز به عن الدستور والقانون؟ دعاء النظام السياسي واربابه في لبنان ، يطالبون الناس بالتمسك بالنظام القائم ، وهم لا يطبقونه ، ويخرقون الدستور والقوانين.

فمن حيث الطائفية السياسية ، يتمسكون بها ولا يطبقونها كما هي عليه بالنسبة للوضع السكاني ، ويرفضون في آن واحد الغاء الطائفية السياسية .

والنظام البرلماني يخرقونه في كل يوم على جميع الاصعدة.

فالمسؤول يتصرف وكأنه غير مسؤول ، وغير المسؤول يتصرف وكأنه المسؤول.

الف مثال ومثال على هذا النهج بيتعد بنا عن الدستور وعن القانون ، وبالتالي عن الديموقراطية السليمة."

(المرجع: مقال في جريدة الانباء بتاريخ 10/08/1973)

## • مواصفات رئيس الجمهورية اللبنانية

"على ضوء الاوضاع الداخلية والاقليمية والدولية ، رئيس جمهورية لبنان مدعو للالتزام بالمبادئ التالية .

- 1- ان يعيد الى البلد المناخ الديموقراطي السليم ، وحكم الرأي والقانون والشرعية .
- 2- ان يعترف بالظروف الناشئة ويطوّر النظام السياسي بغية اشراك القوى الجديدة فيه.
- 3- ان يتبنى سياسة اقتصادية واجتماعية تقدمية تضع في رأس اهتماماتها مصالح العمال والطلاب والمزارعين والفئات الوسطى والدنيا من الشعب اللبناني.
- 4- ان يسهم في توسيع رقعة الحريات العامة، وتمكين جميع القوى السياسية من ممارسة نشاطاتها بحرية تامة
- 5- ان يبادر الى وضع وتنفيذ خطة ترمي الى اعداد الشعب وتعبئته للقيام بواجب الدفاع عن الوطن.
- 6- ان ينهج سياسة عربية واضحة ، ويتحرر من عقدة الخوف والحذر في علاقات لبنان مع الدول الاخرى ، ومن ضغوط الدول الكبرى التي لا تريد لبنان الا مشروعاً بين مشاريعها، ومنطقة نفوذ لها خارج حدودها، بما يخدم مصالحها."

(المرجع: البيان الرئاسي لسنة 1970 – ص. 250 - 252)

- مطالب ومشاريع اصلاحية :  
مشروع قانون انشاء الحرس الوطني
- الاسباب الموجبة :
  - رغبة في تنمية وتطوير الروح الوطنية والشعور بالمسؤولية لدى المواطنين
  - صهر جميع افراد العائلة اللبنانية على اختلاف طوائفهم وفئاتهم الاجتماعية في بوتقة وطنية واحدة
  - اذكاء التربية المدنية والعسكرية لدى المواطن وجعله اكثر تحسناً بالمسؤولية الوطنية والاجتماعية
  - وضع حد للتسلح الكثيف ، وحل مشكلة السلاح بطريقة تسمح بالانتفاع من السلاح وانماء الثقة في نفوس المواطنين.
- المشروع:
  - المادة الاولى: ينشأ في لبنان حرس وطني ، وقوامه جميع المواطنين بين سن الثامنة عشرة والخمسين سنة الذين يقتنون اسلحة حربية ، ويسجلون اسماءهم ونوع اسلحتهم في وزارة الدفاع الوطني ، حيث تنشأ مصلحة خاصة لهذه الغاية تدعى "مؤسسة الحرس الوطني".
  - المادة الثانية : توضع الاسلحة المجمعة في كل منطقة او قرية او حيّ في اماكن معينة بإشراف ضباط الحرس الوطني ، وذلك تحت اشراف قيادة الحرس الوطني.

- المادة الثالثة : يحق لكل عضو في الحرس الوطني ان يتنازل عن سلاحه ويسلمه الى مؤسسة الحرس الوطني لقاء تعويض مادي يحدد فيما بعد.
- المادة الرابعة : يقوم اعضاء الحرس الوطني بتمارين دورية ، بإشراف ضباط مؤسسة الحرس الوطني ، وعلى هؤلاء الاعضاء القيام بواجب العمل التعاوني الاجباري في الارياف والقرى والاحياء في مختلف انواع النشاط الاعماري للدولة والبلديات.
- المادة الخامسة : فيما عدا المهمات الرسمية ودورات التدريب ، لا يسمح لأعضاء الحرس الوطني باقتناء اية ذخيرة ، وتكون مستودعات الذخيرة على اختلاف انواعها باستلام المرسسات المركزية التابعة لقيادة الحرس الوطني.
- المادة السادسة : تحدد مهلة معينة لتسجيل الاسلحة الفردية والجماعية في مؤسسة الحرس الوطني. وبعد انتهاء المدة ، يلاحق ويعاقب بشدة كل من ينقل او يستعمل سلاحاً غير مرخص به. ويعود النظر في جميع المخالفات لأحكام قانون الحرس الوطني الى المحاكم العسكرية .

(المرجع: كتابه "مشاريع قوانين لهيكلية الدولة وتطويرها " - ص.20 تاريخ طرحه سنة 1958)

- علوم وتكنولوجيا: كيف تتجنب عمليات الاحتيال الالكترونية - جريدة نداء الوطن في

2021/06/05



وكان وباء كورونا لم يسرق أياماً كافية من حياتنا! يبدو أن زمن الوباء أنشأ أيضاً بيئة خصبة لعمليات الاحتيال. رصد "المركز الكندي لمكافحة الاحتيال" زيادة بنسبة 32% بين أواخر العام 2019 ونهاية 2020، أبرزها رسائل إلكترونية أو نصوص من متصيدين إلكترونيين، أو مكالمات هاتفية من جهات مخادعة تدّعي أنها تمثل البنوك أو الحكومات، أو إعلانات ووظائف مزيفة، أو عمليات احتيال لبيع المواد الغذائية بالتجزئة. يوضح جيف تومسون، محلل بارز في "المركز الكندي لمكافحة الاحتيال": "لا يعني هذا الوضع أن عدد المحتالين زاد، بل نشأت أشكال أكثر ابتكاراً من الاحتيال وارتفع عدد الناس المستهدفين عبر شبكة الإنترنت. في الوقت الراهن، أصبحنا مضطرين للتسوق أو شراء المنتجات عبر الإنترنت يومياً، لذا توسعت قاعدة المستخدمين". يتوقع تومسون أن تتكاثر عمليات الاحتيال على مر العام 2021.

إليك بعض الخطوات لحماية نفسك من الاحتيال...

### تجنب الصفقات غير المنطقية

في المراحل الأولى من انتشار وباء كورونا، تضاعفت عمليات التسوق عبر شبكة الإنترنت وزادت معها خطط الاحتيال الجديدة والمعقدة. تشمل معظم عمليات الاحتيال ماركات معروفة أو منتجات تحمل توقيع مصممين مشهورين.

أصبح المحتالون بارعين على نحو مقلق في عملهم. قد يؤسسون مثلاً مواقع إلكترونية مزيفة لإعادة البيع لكنهم يهدفون فعلياً إلى تعقب أشهر منصات ألعاب الفيديو وماركات الأحذية الرياضية أو ينشرون إعلانات على مواقع معروفة مثل eBay و Amazon و Kijiji ويعرضون معها صور منتجات لامعة وعالية الجودة، فتبدو حقيقية للمستخدمين. تتعدد المنتجات المستعملة في عمليات الاحتيال، منها الأجهزة الإلكترونية الباهظة (حواسيب محمولة، أقراص صلبة، حواسيب لوحية...). في أفضل الأحوال، قد تشتري المنتج وتكتشف أنه شائب أو أن مخزون البيانات فيه مختلف عما توقعته. في حالات أخرى، قد تدفع ثمن أحد المنتجات لكنه لا يصل إليك مطلقاً. تتكرر هذه العمليات مع موقع eBay تحديداً. قد يمرّ شهران، فتتسنى المنتج الذي لم تتلقاه لأنك طلبت مجموعة من السلع الأخرى. ثم تعود إلى سجلاتك قبل شهرين وتكتشف أن البائع اختفى بكل بساطة.

يتعلق أول مؤشر تحذيري يجب أن تنتبه إليه بالعامل الذي يجذبك إلى المنتج قبل أي شيء آخر: السعر. إذا بدا لك السعر مثالياً أكثر من اللزوم، يرتفع احتمال أن يكون المنتج مزيفاً. إذا كنت تنوي مثلاً شراء سترة باهظة ثم تجد ما تبحث عنه على الإنترنت بسعر زهيد، سيكون العرض مزيفاً على الأرجح. في حالات أخرى، قد ينشر البائعون تقييمات خاطئة على مواقع إلكترونية مثل eBay و Amazon كي تبدو حساباتهم شرعية. تكون هذه التقييمات سطحية جداً بشكل عام، فتستعمل عبارات قصيرة أو غير متماسكة، أو تقتصر التقييمات أحياناً على تصنيف المنتج من دون كتابة أي

نصوص. من الأفضل أن يقرأ المستخدم التقييمات بالتفصيل دوماً ويشكك بها عند الحاجة، وسيستفيد حتماً من اختيار البائعين النشطين في مجالهم منذ وقت طويل والمشاركين في عدد كبير من الصفقات التجارية. إذا كان البائع ناشطاً على منصة معينة منذ 15 سنة مثلاً، يمكنك أن تراجع سجله.

لتحصين نفسك ضد المحتالين، تقضي أفضل طريقة باستعمال المنصات المزودة بأنظمة لحماية المستخدمين من الخداع. يجب أن تبلغ الموقع الذي تستعمله بمخاطر الاحتيال التي تتعرض لها إذا وُجِدَت. تقدم خدمة PayPal مثلاً تأميناً ضد الاحتيال، ويشمل موقع eBay خيار استرداد الأموال لكنه يقتصر على أنواع محددة من المشتريات.

لا تردّ على المتصلين المزيفين

لا يكون المحتالون مجرد سارقين، بل إنهم يجيدون التلاعب بالناس أيضاً. كان وباء كورونا مثالياً لخداع المستخدمين ودفعهم إلى الإفصاح عن معلوماتهم الشخصية عبر التكنولوجيا لأن الناس في هذه الظروف أصبحوا عاطفيين جداً. هم يشعرون بالخوف والقلق ويسهل أن يستغل المخادعون هذه الحالة. تزداد عمليات الاحتيال اليوم عبر المكالمات الهاتفية المزيفة. يتلاعب المتصل بمخاوف الناس، فيصدمهم ويخبرهم بوجود خطبٍ ما في حسابهم أو يبلغهم بوجود دفع ضرائب أو غرامات. حين تتصل بك جهات رسمية، قد تطلب التأكد من اسمك أو تاريخ ميلادك أو عنوانك، لكنها لن تطلب منك رخصة القيادة أو رقم التأمين الاجتماعي ولن تطالبك بالدفع الفوري.

قد تشمل الاتصالات المخادعة مُحققاً مزيفاً من البنك، فيتكلم مثلاً عن وجود رسوم غير مصرّح بها في حسابك المصرفي، وبالتالي يجب أن تدفع الرسم لحماية أموالك. تحصل هذه الاتصالات عموماً في بداية فترة الصباح وتستهدف أصحاب الخطوط الأرضية لأن المتصل في هذه الحالة يبقى موصولاً بالشبكة رغم إقفال الخط. قد يطلب منك المتصل أن تقفل الخط وتتصل بالرقم المكتوب على الجهة الخلفية من بطاقة الائتمان، لكنك لن تغلق الخط فعلياً. وعندما تقدم معلوماتك الشخصية إلى الموظف الذي يدّعي أنه ينتمي إلى شركة بطاقات الائتمان، ستتكلم مع الشخص المحتال الذي يتواصل معك منذ البداية.

قم بتأمين شبكة الواي فاي ضد المتسللينهما كانت كلمة المرور التي اخترتها لشبكة الواي فاي قوية، يستطيع المقرصنون التسلل إلى الشبكة. إذا كان شخص معين يسرق جزءاً من شبكتك، قد تلاحظ أن سرعتها تباطأت أكثر من العادة، أو ربما تظهر إعلانات مفاجئة وغير متماشية مع اهتمامات العائلة والمواقع التي تتصفحها، أو قد تضطر لدفع فواتير أعلى كلفة. لاكتشاف حقيقة ما



يحصل، يجب أن تتحقق من جهاز التوجيه "راوتر" لتحديد الأجهزة المتصلة بشبكتك. قد تستفيد من هذه الخطوة الذكية أصلاً حتى لو لم تشتهه بوجود خطيبٍ ما. سيكون هذا النوع من التدابير الحذرة مناسباً خارج المنزل أيضاً: قد تعتبر المقاهي ومساحات العمل المشتركة مجرد ذكرى بعيدة اليوم، لكننا سنعود جميعاً إلى استعمال شبكة الواي فاي العامة يوماً. احرص حينها على تجنب العمليات الحساسة إلى أن تعود إلى شبكتك بكل أمان. لا تستعمل الشبكة العامة مثلاً لإدخال معلوماتك إلى البنك أو لشراء المنتجات.

حصّن كلمات المرور تخلّص فوراً من تواريخ أعياد ميلاد الأطفال أو أسماء الحيوانات الأليفة أو الفرق الرياضية المفضلة لديك! يجب أن تختار كلمات مرور طويلة وعشوائية ومن الأفضل أن تكون خليطاً من الأحرف الكبيرة والصغيرة والأرقام والرموز الغامضة. ستحتاج إلى كلمة مرور مختلفة لكل حساب. إذا اكتشف من يحتال عليك أنك تعيد استعمال كلمة المرور نفسها، قد يخترق حساباتك الأخرى أو حتى بريدك الإلكتروني. وبعد الولوج إلى بريدك، سيحصل على جميع المعلومات التي تُعرف عنك. ننصحك إذاً بتنزيل تطبيق المصادقة على هاتفك واستخدامه للتحقق من بريدك الإلكتروني وكلمات المرور المصرفية لأن هذه المنصات تشمل أهم مخزون للمعلومات ويسهل أن يستفيد منه المحتالون. اجمع مختلف كلمات المرور التي تستعملها في قاعدة بيانات خارج نطاق شبكة الإنترنت: يمكنك تنزيل نظام التحكم بكلمات المرور على حاسوبك أو تستعمل التطبيق الموجود في هاتفك الذكي. ثم كرر العملية نفسها منذ البداية: احم قاعدة البيانات الخاصة بكلمات المرور عبر نظام المصادقة المزدوج واختر في الوقت نفسه كلمة مرور طويلة وصعبة.

امنع المواقع من تعقب جميع تحركاتك

حين تشترك في نشرات إخبارية أو تتسجل في موقع إلكتروني أو تقبل ملفات تعريف الارتباط (Cookies) على المتصفح، أو عندما تطلب منتجاً عبر الإنترنت أو تكتب تعليقاً في أحد المنتديات، ستزيد بذلك حضورك الرقمي وتصبح أكثر عرضة لجلب المخادعين الذين يستغلون هذه المعلومات كلها ويستعملونها ضدك. لتخفيف حجم المخاطر المطروحة، تقضي إحدى الطرق باستخدام أسماء مستعارة أو ألقاب عند فتح الحسابات أو التسجّل في المواقع والمنتديات. يقضي حل آخر باللجوء إلى خيار الرسائل الإلكترونية ذات الاستعمال الواحد: حين يطلب الموقع عنوان بريدك الإلكتروني للسماح لك بقراءة مقالة أو فتح حساب خاص بك، يمكنك أن تستخدم خدمة اسمها Mailinator لإعطاء عنوان أحادي الاستعمال من دون تعريض بريدك الإلكتروني الحقيقي للمخاطر. يجب أن تعرف أن عناوين البريد الإلكتروني هي أول جهة تستهدفها عمليات الاحتيال الإلكترونية (برمجيات الفدية، التصيد، الرسائل المتكررة...). قد يتابع المحتالون محاولاتهم إلى أن يبتكروا خطأً وسيناريوات جديدة ويوقعوك في الفخ. ستستفيد إذاً من تنظيف تاريخك الرقمي عبر خدمات مثل DeleteMe لإغلاق جميع حساباتك أو المواقع التي تسجّلت فيها والتحقق دورياً من عدم إضافة معلوماتك إلى لوائح الرسائل المتكررة والمزعجة.

لا تكون ملفات تعريف الارتباط حميدة في جميع الحالات. لا بأس بها حين يطلبها أحد المواقع لحفظ خياراتك المفضلة في ذلك الموقع بكل بساطة. لكن قد تطلب منك مواقع أخرى الإذن لاستعمال ملفات تعريف الارتباط الخاصة بطرف ثالث، ما يعني أنها تستطيع تقاسم المعلومات التي تجمعها مع جهات أخرى. راجع الإعدادات على متصفح الإنترنت الذي تستعمله لحظر تلك الملفات الدائمة. كذلك، يمكنك أن تستخدم إحدى امتدادات المتصفح المعروفة باسم Privacy Badger: إنها أداة مجانية لتعقب ملفات تعريف الارتباط التي تُكْتَب على حاسوبك ولحظرها قبل انتهائها. حتى أنك تستطيع أن تضبط المتصفح كي يمحو تاريخ تصفحك وملفات تعريف الارتباط تلقائياً بعد إغلاق الصفحات.

أخيراً، لا توافق لأي سبب على حفظ كلمات المرور التي تستعملها بشكلٍ تلقائي. قد تضطر لتسجيل الدخول في كل مرة تفتح فيها المتصفح، لكن ستبقى معلوماتك الإلكترونية أكثر أماناً بهذه الطريقة. يجب أن تجعل هذه الخطوات كلها جزءاً من عاداتك المنتظمة. لا تتعلق المسألة الأساسية باحتمال أن تقع ضحية سرقة الهوية، بل بقدرتك على منع تعرضك للاحتيال مسبقاً.

- صحة وغذاء: كيف يتسبب "كوفيد 19" في تلف رئوي عند استفحاله – جريدة الشرق الاوسط –  
في 2021/06/15



كيف يمكن لفيروس «كورونا» المستجد، المسبب لمرض «كوفيد – 19»، التسبب في تلف رئوي واسع النطاق، والهروب من الرئتين لإصابة أعضاء أخرى عند المرضى، إذا تُرك ليستقل؟ حملت دراسة نشرت

في العدد الأخير من دورية «نيتشر كومينيكشن» إجابة تفصيلية عن هذا السؤال، حيث قدمت أول نموذج مفصل للتفاعل الذي يحدث بين بروتينين، أحدهما بروتين «غلاف» فيروس كورونا المستجد، وبروتين بشري، له وظيفة أساسية للحفاظ على بطانة الرئتين، وأوضحت كيف يتسبب هذا التفاعل في التلف الرئوي واسع النطاق وهروب الفيروس من الرئتين لإصابة أعضاء أخرى.

وتم تنفيذ هذا النموذج على المستوى الذري باستخدام أحد المجاهر الإلكترونية الجديدة في منشأة الهيكل الجزيئي الحيوية، التابعة لمختبر بروكهافن الوطني بوزارة الطاقة الأميركية، وهو مرفق بحثي جديد تم بناؤه بتمويل من ولاية نيويورك.

ويقول المؤلف الرئيسي للدراسة، كون ليو، عالم الأحياء التركيبية بمختبر بروكهافن في تقرير نشره الموقع الإلكتروني للمختبر 8 يونيو (حزيران) الجاري: «من خلال الحصول على تفاصيل المستوى الذري لتفاعلات البروتين، يمكننا تفسير سبب حدوث الضرر، والبحث عن مثبطات يمكنها على وجه التحديد منع هذه التفاعلات، وإذا تمكنا من العثور على مثبطات، فلن يتسبب الفيروس في نفس القدر من الضرر تقريباً، وقد يمنح ذلك الأشخاص الذين يعانون من ضعف في الصحة فرصة أفضل بكثير لأنظمتهم المناعية لمحاربة الفيروس بنجاح».

ولهذه الأهمية التي يمكن أن يقدمها رصد التفاعل على المستوى الذري، يوضح شون ماك سويني، مدير منشأة الهيكل الجزيئي الحيوية، أحد المؤلفين المشاركين في الدراسة، أنه تم افتتاح تلك المنشأة الصيف الماضي قبل الموعد المحدد نظراً لأهميتها في المعركة ضد «كوفيد - 19»، حيث تلعب تقنيات التصوير المتاحة بها أدواراً مهمة في فك رموز تفاصيل البروتينات المشاركة في «كوفيد - 19».

وأوضح ليغو وانغ، مدير العمليات العلمية في هذه المنشأة البحثية، مؤلف آخر مشارك بالدراسة، أن «الفحص المجهر الإلكتروني بالتبريد (cryo - EM) المتاح بالمنشأة مفيد بشكل خاص لدراسة بروتينات الغشاء الفيروسي ومجمعات البروتين الديناميكية في الجسم، وباستخدامها هذه التقنية، أنشأنا خريطة ثلاثية الأبعاد يمكننا من خلالها أن نرى كيف تتلاءم مكونات البروتين معاً».

ووجد الفريق البحثي أن «بروتين الغلاف الموجود على الغشاء الخارجي للفيروس، يساعد جنباً إلى جنب مع بروتين (سبايك) الشهير الخاص بالفيروس، على تجميع جزيئات فيروس جديدة داخل الخلايا المصابة،

وهو ما يتفق مع الدراسات السابقة التي نُشرت في وقت مبكر من جائحة كوفيد - 19، التي أشارت إلى دور مهم تلعبه هذه البروتينات في اختطاف البروتينات البشرية لتسهيل إطلاق الفيروس وانتقاله».

ويفترض العلماء أن بروتين الغلاف الفيروسي يقوم بذلك عن طريق الارتباط بالبروتينات الموصلة بين الخلايا البشرية، ما يسحبها بعيداً عن وظيفتها المعتادة المتمثلة في إبقاء الوصلات بين خلايا الرئة محكمة الإغلاق، وعندما تتعطل تقاطعات خلايا الرئة، تدخل الخلايا المناعية لمحاولة إصلاح الضرر، وتطلق بروتينات صغيرة تسمى السيتوكينات. ويمكن لهذه الاستجابة المناعية أن تجعل الأمور أسوأ من خلال التسبب في حدوث التهاب هائل، ما يتسبب في حدوث ما يسمى «عاصفة السيتوكين»، وما يتبعها من متلازمة الضائقة التنفسية الحادة.

وأيضاً، نظراً لأن الضرر يضعف اتصالات الخلايا الخلوية، فقد يسهل على الفيروسات الهروب من الرئتين والسفر عبر مجرى الدم لإصابة الأعضاء الأخرى، بما في ذلك الكبد والكلية والأوعية الدموية. ويقول ليو: «في هذا السيناريو، ستحدث معظم الأضرار في المرضى الذين يعانون من المزيد من الفيروسات والمزيد من بروتينات غلاف الفيروس، ويمكن أن يصبح هذا حلقة مفرغة، فالمزيد من الفيروسات تصنع المزيد من بروتينات الغلاف، والمزيد من بروتينات التوصيل الخلوي يتم سحبها، ما يتسبب في مزيد من الضرر، والمزيد من النقل، والمزيد من الفيروسات مرة أخرى، وبالإضافة إلى ذلك، فإن أي ضرر موجود، مثل تندب خلايا الرئة، من المرجح أن يجعل من الصعب على مرضى كوفيد - 19 التعافي من الضرر»، مضيفاً أن «دراسة هذا التفاعل، لفهم تفاصيله على المستوى الذري، يساعد في معرفة كيفية مقاطعته وتقليل أو منع هذه التأثيرات الشديدة».

## - اخبار الرابطة

الرابطة تواصل حملة التوعية لمواجهة وباء كورونا ، وهذا نموذج عن الحلقات الثلاث التي تبثها اسبوعياً

- الوباء يتراجع والامل بالتحصين يتزايد

اعداد الاصابات بفيروس كورونا تستمر في التراجع في مختلف المناطق اللبنانية ، والعديد من المستشفيات اقلت اقسام كورونا لديها. واذا استمر المنحى التراجعي للوباء على النحو الذي نشهده هذه الايام، يكون لبنان قد بدأ يسجل مناعة جيدة يمكن ان تتحصن خلال الشهرين المقبلين مع تلقيح نحو 60% من السكان ، شرط الاستمرار في الاجراءات الوقائية تجنباً لموجة جديدة من الوباء، خاصة مع التوصيات الجديدة التي اصدرتها لجنة متابعة التدابير الوقائية لفيروس كورونا ، بتعديل وتمديد توقيت فتح المجمعات التجارية ومراكز التسلية لغاية الساعة الثانية عشرة والنصف بعد منتصف الليل. وسمحت بإقامة المناسبات كافة ضمن المساحات المفتوحة والمقفلة بمعدل 50% من قدرتها الاستيعابية.

**الكمامة والتباعد حتماً... مسؤولية وواجب كل مواطن ومواطنة وكل من يقيم على الاراضي اللبنانية**

- الاسراع في اخذ اللقاح هو صمّام الامان

اللقاح هو الحل الافضل والاكثر اماناً وفعالية اليوم للحد من انتشار فيروس كورونا ومتحوراته. فكلما ازداد عدد الاشخاص الملقحين كلما اكتسبنا المناعة المجتمعية بسرعة اكبر. التردد والتأجيل في اخذ اللقاح خطر على صحتكم وصحة الاخرين .

**الكمامة والتباعد حتماً... مسؤولية وواجب كل مواطن ومواطنة وكل من يقيم على الاراضي اللبنانية**

- مشاكل صحية دائمة قد يواجهها مرضى كورونا

تكشف دراسة جديدة صدرت مؤخراً في مجلة "BM and RT" الاميركية ان الذين يدخلون المستشفيات للعلاج ، قد يواجه بعضهم مشاكل صحية ذات صلة بكورونا بعد تعافيتهم وخروجهم من المستشفى. فهذا الفيروس قد يؤثر على صحة القلب والدماغ والرتنين والكلى والبشرة على المدى الطويل. وتسمى هذه الظاهرة "حالة كوفيد 19 الطويلة الامد".

ويأمل واضعو هذه الدراسة ان تسهم في تسليط الضوء على تداعيات كورونا المعقدة ، وتحديد الاثر الحقيقي للفيروس لدى المرضى في مسار تعافيتهم ونوع اعادة التأهيل المناسبة لكل مريض.

**الكمامة والتباعد حتماً... مسؤولية وواجب كل مواطن ومواطنة وكل من يقيم على الاراضي اللبنانية**

- من الصحافة اخترنا لكم:

- دفع لبنان على طريق الانهيار ناجم عن فقدان الرؤية لدى المتحكمين بالنظام السياسي - د. غسان العياش - جريدة النهار في 2021/06/02

أمام استعصاء التوافق بين رئيس الجمهورية والرئيس المكلف على تشكيلة وزارية ترضيهما معاً، كما يقتضي الدستور، تسري تكهنات بأن الجهود التوفيقية ستتجه الآن نحو تشكيل حكومة انتقالية، تشرف على الانتخابات النيابية. غاية هذا الاقتراح هي تأجيل الخلاف بين الرئيسين إلى ما بعد انتخاب المجلس النيابي المقبل، الذي يبيّن المسائل المختلف عليها في ضوء التوازنات الجديدة في البرلمان الجديد.

وراء هذه الفكرة الكثير من الأحلام والنوايا الحسنة، والقليل من الواقعية وحظوظ النجاح. وإذا كان أصحاب الاقتراح يعتقدون أن بالإمكان تحويل الحكومة الجديدة من حكومة مهمّة إلى حكومة انتقالية، وتأجيل القرارات الفائقة الصعوبة المنتظرة من حكومة الإصلاح، فهم واهمون. لا تتمتع الحكومة الجديدة بيوم سماح واحد، أيّا كانت تسميتها أو طبيعتها. لقد وصلت البلاد إلى خطوط الفقر والإفلاس والمجاعة ولن تمنح الحكومة المنتظرة فرصة للتأجيل والتسويف، حتى لو اختبأت خلف يافطة "إدارة الانتخابات".

تكراراً، فلننظر إلى الواقع الاقتصادي اللبناني، ولكن بعيون البنك الدولي هذه المرّة، الذي قال: "يعاني لبنان من كساد اقتصادي حاد طال أمده حيث انكمش النمو في إجمالي الناتج المحلي بنسبة 20.3% في عام 2020،

ووصلت معدلات التضخم إلى أكثر من 100%، ولا يزال سعر صرف الليرة اللبنانية يشهد مزيداً من التدهور في قيمته، كما أن معدلات الفقر تتصاعد بشكل حاد. ... وتعتبر الآثار التضخمية من العوامل الارتدادية على نحو كبير، مما يؤثر على نحو غير متناسب على الفئات الفقيرة والطبقة المتوسطة. ويمكن أن يصبح الأثر الاجتماعي المتفاقم بالفعل كارثياً، فمن المرجح أن يقع أكثر من نصف سكان لبنان تحت خط الفقر."

يسود الاعتقاد بأن دفع لبنان على طريق الانهيار ناجم عن فقدان الرؤية لدى المتحكمين بالنظام السياسي، وبسبب أنانيتهم وضعف خبرتهم في إدارة الشأن العام. لكن تقرير "مرصد الاقتصاد اللبناني" الصادر حديثاً عن البنك الدولي يعرب من جديد عن اعتقاده بأن لبنان يواجه نوعاً من "الكساد المتعمّد"، لأن الدولة تواجه أزمات لا سابق لها في تاريخ لبنان "بسياسات غير ملائمة عمداً" نتيجة توليفة من عوامل عدّة تتحكّم بطبيعة النظام.

قامت التجربة الاقتصادية اللبنانية على ركيزة أساسية هي النظام المصرفي. وما زال الأداء السياسي منذ سنوات يدمّر هذا النظام دون أن يبني بديلاً له. ويتم تدمير البنين المصرفي عن طريق السياستين المالية والنقدية، وعن طريق الخلل الكبير في السياسة الاقتصادية المفقودة، حيث تغيب السياسات والمبادرات

المهادفة إلى تحقيق التنمية وتعزيز النموّ.

انتشرت في الأسبوع المنصرم معلومات وأرقام عن خسائر القطاع المصرفي، بالجملة والمفرّق، منذ بداية سنة 2019 وحتى نهاية الفصل الأوّل من العام الجاري. صحّة الأرقام التي تسرّبت تبقى على عاتق ناشرها، لكن ما من شكّ في أن القطاع يتعرّض للنزف، ولم يعد هناك وقت تضييعه السلطة قبل إنقاذ نظام لبنان المالي بهدف استعادته للثقة الخارجية والداخلية به.

ومن المفارقات اللافتة أن السبب الرئيسي لخسائر المصارف هي استثماراتها في القطاع العام، أي سندات اليوروبونديز والإيداعات الضخمة للمصارف في مصرف لبنان. وتطبيقاً لتعميم صدر عن مصرف لبنان في آب الماضي، يتوجّب على المصارف تكوين مؤونات مقابل هذه التوظيفات. هذه المؤونات هي السبب الأوّل للخسائر.

إن المهمة العاجلة للحكومة التي طال انتظارها هي تحديد خسائر النظام المالي، وتوزيعها بطريقة صحيحة حتى تظهر الأوضاع الحقيقية للمصارف وتسهل إعادة هيكلتها. هذه المهمة الملحة طال انتظارها.

ربّما كانت مساحة الأمل ضيقة. قال الاقتصادي فريدي باز في حديث صحافي في كانون الأوّل الماضي: "لا نستطيع إعادة هيكلّة المصارف في ظل سلطة فاسدة."

• نهاية لبنان ما عادت تعني سوى اهله - اياد ابو شقرا - جريدة الشرق الاوسط في  
2021/6/13



أن يكون سعد الحريري «رجل المرحلة» في لبنان... أو لا يكون، وأن يشكّل الانهيار اللبناني «علامة فاصلة» في مسلسل الانهيارات العربي... أو لا يكون، أمور لا يبدو أنها تؤثر كثيراً في حسابات المرجعيات الدولية الكبرى، بما فيها تلك التي التقت في قمة «ال7 الكبار» ببريطانيا.

عند الـ«7 الكبار» هموم على قياسهم.

هموم كبيرة وكثيرة، بينها جائحة «كوفيد - 19» وتحوّراتها المتسارعة في العالم الثالث والهند وتداعياتها - إن هي استمرت أو تفاقمت - على الاقتصاد العالمي. والتحدّي الصيني بكل أبعاده التكنولوجية والاقتصادية والجيو - استراتيجية والديموغرافية. وطبعاً، «روسيا البوتينية» العابثة بمصائر الديمقراطيات الغربية «سايبيرانياً» وعنصرياً... والتمدّدة بالتوازي مع النفوذ الصيني في مناطق عدة من أفريقيا.

«الكبار» أكبر منا... وأعقل وأقسى بكثير. ولهذا لا تهمهم بشيء معاناتنا وهواجسنا الوجودية إلا عندما تُشوّه شوارع مُدنيهم أو معابر حدودهم بـ«إرهابي» هنا... و«مهاجر غير شرعي» هناك.

ليس ضمن أولويات «الكبار» احتواء خطر تحوّل كيانات الشرق الأدنى إلى أشلاء «دول فاشلة» محتلة، بعدما كانت عواصمها أعظم منائر التاريخ الحضارية. بل، ما هو أسوأ أن «الكبار» لا يستشعرون خطراً يُذكر من إحباطنا وتعصّبنا وتخلّفنا وجهلنا بأبسط أصول السياسة، لا سيما إذا كان معظم الضّرر سيظل محصوراً بنا... ولن يبلغهم منه سوى شرارات متباعدة.

كما نتذكّر جيداً، أدى رهان إدارة الرئيس الأميركي الأسبق باراك أوباما على «إعادة تأهيل» إيران الملالي لتكون «الشريك الأمني» لواشنطن في المنطقة... إلى إطلاق يد قاسم سليمانى وميليشياته المحلية الناطقة



بالعربية في العراق وسوريا ولبنان واليمن. وها هو الرئيس جو بايدن، نائب أوباما السابق، يعود إلى استراتيجية «إعادة التأهيل» ذاتها عبر مفاوضات فيينا، بعدما عطلتها حقبة الرئيس السابق دونالد ترامب.

أما عن ترامب، الذي «علق» مؤقتاً التمّد الإيراني داخل العمق العربي، فإن سلبيات سياسته الشرق أوسطية تجسّدت في أمرين:

الأول، هو أن مواجهته لذلك التمّد جاءت مجزوءة وارتجالية فلم «تنسفه» ولا هي أسقطت نتائج الفعلية على الأرض. وهكذا بقي «الحشد الشعبي» القوة المتحكّمة بالعراق، و«حزب الله» والحوثيون مُطبّقين على لبنان واليمن، واستمر نظام الأسد في سوريا بحماية روسية - إيرانية.

والثاني، أن سياسة ترامب في الملف الإسرائيلي خدمت تماماً «قضية المقاومة» المزعومة التي كانت - ولا تزال - الوقود المحرّك لقاطرة التمّد الإيراني والذريعة التضليلية الجاهزة لدعمه في العالمين العربي والإسلامي. لقد أدّى تبنيّ ترامب سياسات بنيامين نتنياهو المتطرفة - حتى تلك التي لا وجود لإجماع إسرائيلي عليها - إلى إهداء إيران صدقية «مقاومة» زائفة... وإجبار الإنسان العربي المُحبّط على الهروب إلى أحضان ما يراه أقلّ سوءاً بين احتلالين توسّعيين مسلّحين لاهوتين فاشيين.

هذا بالنسبة للولايات المتحدة.

أما بما يخص القوى الأوروبية، فإن بين «ال7 الكبار»، كما نعلم، دولتين كانتا القوتين المُنتدبتين على الشرق الأدنى عام 1920 لدى انتهاء الحرب العالمية الأولى بهزيمة الدولة العثمانية وانسحابها من المشرق العربي.

هاتان الدولتان، بريطانيا وفرنسا، رسمتا الخريطة الإقليمية لكيانات المنطقة عبر «اتفاقية سايكس - بيكو» و«إعلان بلفور». ولكل منهما خبرة عظيمة في تاريخها، تجمّعت لهما من التقارير السياسية والدبلوماسية والعسكرية والكنسية والتجارية والنفطية.

مع هذا، تراجع اهتمام الدولتين بمنطقتنا نسبياً بعد «حرب السويس» عام 1956، ووراثة الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي حالة الاستقطاب الدولي تحت خيمة «الحرب الباردة». ولكن، لئن كانت البراغماتية البريطانية ارتضت للندن الاكتفاء بلعب دور المستشار والناصح لواشنطن إزاء قضايا الشرق الأوسط، حافظت باريس على «رومانسية» العلاقة الخاصة مع مسيحيي بلاد الشام تحديداً. ومن ثم، رأينا، غير مرة، منذ عهد الرئيس شارل ديغول، محاولات فرنسية فردية في التعامل مع اللاعبين الشرق أوسطيين. ولقد كانت أحدث هذه المحاولات «المبادرة» التي أطلقها الرئيس إيمانويل ماكرون لـ«حل» الأزمة اللبنانية الأخيرة.

المشكلة هنا أن الرئيس ماكرون متحمس للاتفاق النووي مع إيران، أي الاتفاق الذي توصل إليه أوباما وأغاه ترامب. بالإضافة إلى أن فرنسا تعدّ في طليعة الدول الأوروبية المتشوّقة إلى التفاهم مع القيادة الإيرانية والاستثمار التجاري والنفطي في إيران. ولقد انعكس الموقف «الإيجابي» لباريس من طهران، في غير مناسبة، بالمواقف الفرنسية «المعتدلة» من نظام الأسد في سوريا و«حزب الله» في لبنان.

وبالفعل، حتى عندما جاء ماكرون إلى بيروت في صيف 2020 حاملاً مبادرته للحل - بعد «انتفاضة أكتوبر (تشرين الأول) 2019» التي أدت إلى استقالة حكومة سعد الحريري، وانفجار مرفأ بيروت في أغسطس (آب) 2020 - فإنه أجهض مبادرته بنفسه نتيجة حرصه على استرضاء «حزب الله» في موضوعي الانتخابات العامة وتشكيل الحكومة.

لقد تجاهل الرئيس الفرنسي الواقع الذي يعرفه اللبنانيون، وهو أن «حزب الله» يمسك بكل الأوراق السياسية والأمنية في البلد، وهو الذي فرض مرشحه رئيساً للجمهورية... وبعده فرض قانون الانتخاب الذي يناسبه. بل، وتجاهل ماكرون أيضاً، وهو رجل المال والمصارف، حقيقة الوضع المالي تحت «واقع احتلال»، بوجود «اقتصاد مواز» و«معايير غير شرعية» وميزانيات وجبايات وخدمات و«نشاطات» مالية خارج سلطة الدولة اللبنانية، بل خارج أراضي لبنان أيضاً.

لقد حاول ماكرون، خلال زيارتين متواليتين للبنان تخللتها محاولة فاشلة لتشكيل حكومة تقنيين، «تدوير الزوايا» مع علمه التام بحال لبنان، والبيئة الإقليمية التي يتأثر بها، ومع ذلك قطع وعوداً تبين لاحقاً أنه لا يستطيع أو لا يريد الالتزام بها.

وفي المقابل، ارتكب سعد الحريري خطأ طرح نفسه، أو القبول بترشيحه، لرئاسة حكومة كان من المفترض به أن يدرك مسبقاً أنها ممنوعة من الحكم. وللعلم، كانت هناك نصائح أسديت له بهذا المعنى، حذرت من أنه بقبوله المنصب لن يكون سوى غطاء لمشروع لا سلطة له عليه. من جهة أخرى، فإن لمخطط الانقلاب على الدستور والانقلاب على «اتفاق الطائف» وتهميش السنة - مع الأسف - عمقه الإقليمي في المنطقة... من بيروت إلى طهران، مروراً بدمشق وبغداد.

اليوم صارت الأمور واضحة. ووسط الانهيار العام، وإصرار السلطة الفعلية على شلّ البلد و«تجهيل» المسؤول عنه، دخل اعتذار الحريري عن تشكيل الحكومة دائرة الجد.

في نهاية المطاف، لا رأي لمن لا يطاع...

وفضح الواقع المرير خيراً ألف مرة من القبول بترؤس «حكومة دُمي» تغطي «احتلالاً» يتمتع برضى دولي.

#### • حزب الله بين عون وبرّي: بوصلة بلا إبرة - نقولا ناصيف - جريدة الاخبار - 2021/6/26

وضع اندلاع الصراع بين الرئيسيين ميشال عون ونبيه برّي البوصلة في يد الأمين العام لحزب الله السيد حسن نصرالله وحده. في اشتباك كهذا، غير مسبوق باحتداه بين الرجلين منذ انتخابات 2016، لا يُعثر على الرئيس المكلف سعد الحريري أبداً

سواء اختار أن يخرج بنفسه من الاشتباك الدائر بين الرئيسين ميشال عون ونبيه برّي، أو أُخرج منه، من الواضح أن الرئيس المكلف سعد الحريري بات فيه تقصيلاً ثانوياً، هامشياً هزلياً، غير ذي أهمية. كأن لا وجود له في لعبة هي الآن بين أيدي مجرّبين. كذلك تأليف الحكومة صار بلا أثر.

بين يدي حزب الله بوصلة فيها إبرة، لكنه لا يريد تحريكها ولا اختيار أيّ من اتجاهيها الحتميين: نحو عون أم نحو برّي؟ اعتاد الحزب محناً أصعب من هذه بكثير وأخطر وأكثر كلفة، قلّما دقت أبواب غرفة النوم. مشكلته اليوم هي في السرير حتى، وليس في غرفة النوم فحسب.

منذ عام 2005 يواجه صعاباً وتحديات: أول، بعد الانقلاب الذي أحدثه اغتيال الرئيس رفيق الحريري ومغادرة سوريا لبنان نهائياً، وثان، بعد تداعيات حرب تموز - وكانت في مواجهة إسرائيل وليس الداخل - عندما اضطر إلى إقفال وسط بيروت ورزب حكومة الرئيس فؤاد السنيورة في السرايا، وثالث، عندما أرغم على الاحتكام إلى سلاحه في 7 أيار لإنقاذ شبكة اتصالاته، ورابع، عندما أطاح معادلة «س س» فأفضت إلى إسقاط حكومة الحريري فيما رئيسها في البيت الأبيض، وخامس، عندما قرر القتال في سوريا إلى جانب نظام الرئيس بشار الأسد بكل الأثمان الباهظة التي رافقته، وسادس، في تعطيل جلسات انتخاب رئيس الجمهورية ما بين عامي 2014 و2016، ثم سابع وليس أخيراً يوم خاض حرب الجرود ضد التنظيمات الإرهابية في السلسلة الشرقية. معظم الأحداث هذه - إن لم يكن كلها - تسببت في تماس سنّي - شيعي لم يكن من السهل إطفائه.

ما يواجهه حزب الله اليوم مختلف تماماً. هو أشبه ما يكون أمام مرآة تفضح صورة خياراته إذا كان عليه أن يفعل.

لأن أولى أولوياته البيت الشيعي وحمايته كونه بينته اللصيقة، يجد نفسه أمام المشكلة التي يريد تجنبها: لا يستغني عن رئيس الجمهورية حليفه القوي منذ عام 2006 وصاحب الغطاء المسيحي لسلاحه وصاحب العهد الذي أتاح لحزب الله أن يكون مرجعية فوق الدولة وأقوى منها، ولا يستغني حتماً عن توأمه في الثنائي الشيعي رئيس البرلمان في سبيل حماية أولى الأولويات تلك.

مقدار ما أعطى فائض القوة العسكرية الحزب سيطرته على الأرض، أعطاه برّي فائض القوة السياسية التي أدخلت البلاد في حقبة «الشيعية السياسية» للمرة الأولى. رغم الامتيازات الواسعة التي منحها السوريون للحزب إبان مرحلتهم، لم تنشأ حينذاك - كما الآن - ما يصح تسميته «الشيعية السياسية» التي أضحت المرجعية القاطعة في استقرارٍ الداخل، سياسياً وأمنياً. من هنا صواب القول أن رئيس المجلس هو الأب الأول للعبارة تلك وللمثالفة السياسية، عندما أضحت طوال عقد التسعينيات المفاوضات الشيعي الأول والشريك الفعلي في الحكم. شأن إفتاء الحزب في الأمن، يفتي برّي في السياسة.

ولأنها المشكلة، يشعر حزب الله بالإرباك الذي يحمله على البحث عن سبل إطفاء المواجهة بين عون وبرّي، دونما أن يصل إلى المفاضلة والاختيار ما بينهما.

لا يريد حزب الله خلافاً مع السنة عبر الحريري، ولا كسر الجرة مع عون

ليس خافياً على حزب الله أن حليفه، المفترض أن كلاهما هو حليف الحليف في الظاهر داخل صفوف قوى 8 آذار، صعبان، عنيدان، لا مكان عندهما للتساهل والليونة، ولا يستسلمان بسهولة، أضف امتلاكهما سلاح المفاجأة والصدمة. يحتاج إلى كليهما، فيما كان طوال سنوات العهد الحالي عازلاً ما بين الرجلين، ولم تكن المشكلات المباشرة بينهما، كما بين تياريهما قليلة الأثر، وكذلك الاحتكاكات. مذ أصبحت الطريدة الثمينة - وهي الحريري في ظل قطيعة السعودية له وفقدانه معظم رصيده الإقليمي والدولي - بين يديه، لم يعد من مفر من اشتباك بين عون وبرّي انطلاقاً من اشتباك رئيس الجمهورية والرئيس المكلف، سواء كان السبب تأليف الحكومة أو التذرع به لسبب آخر يضمه الرجلان.

أمام حزب الله الآن مشكلة مربكة ومقلقة، كانت في الأيام المنصرمة محور اجتماعات قيادته بين نصرالله ومعاونيه العاملين على خطّي رئيسي الجمهورية (الممثل بالنائب جبران باسيل) والبرلمان. مشكلته هذه اثنتان متطلبتان وملحتان، ولا يسعه مقاربتهما بشغف بل بتحدّ جدي.

أولى، أنه لا يريد نزاعاً مع السنة من خلال خلافه مع الحريري، الحليف المكتوم. شأن برّي، يشعر حزب الله بمسؤولية حياله. هما اللذان يحاولان إعادته إلى السلطة بعدما كان تخلى عنها لدى استقالته في تشرين الأول 2019، وكان أقرب ما يكون إلى ما رافق إسقاط حكومته عام 2011 عندما أبعد عن الحكم فابتعد عن البلاد ثلاث سنوات. هما اللذان أمسكا بيده كي يكلف، ووفّرا له الغالبية المرجحة مع أن حزب الله لم يسمّه. هما أيضاً اللذان يمنعانه من الاعتذار عن عدم تأليف الحكومة، ويعدان نفسيهما مسؤولين عن إبقائه في هذا الموقع. لا يحتملان أي انكسار له، شأن اعتذاره في أحسن الأحوال، وسيقاربان على أنه انكسار لهما، لكن أيضاً أقرب ما يكون إلى إخلال أخلاقي لمجرد تركه يهوي.

وصولهما معه إلى واقع كهذا يعيد اضطراب الشارع السنّي الذي يحركه الحريري من حين إلى آخر، كما لو أنه جرس إنذار في مناطق تغلق الحزب كالبقاع الأوسط وطريق بيروت - الجنوب وعند كورنيش المزرعة خط التماس السنّي - الشيعي.

كان الحزب تلقى رسائل سنّية واضحة الدلالة، في أوقات مختلفة، طمأنته إلى أن الخطر على لبنان يقيم في الاشتباك السنّي - الشيعي وليس في الاشتباك السنّي - الماروني، أو الإسلامي - المسيحي. للتباين الإسلامي - المسيحي، على مرّ حالاته التاريخية في النزاعات الداخلية، تسويات سياسية مرضية تهدئه، يفنقر الاشتباك السنّي - الشيعي إلى الوصول السهل إليها ما لم يمر بالعنف وبالشارع خصوصاً وأولاً.

ثانية، لا يريد الحزب كسر الجرة مع رئيس الجمهورية من خلال باسيل الذي يمثله في كل تفاوض، وبات هو المعنيّ السياسي المباشر بتأليف الحكومة، كما بوصول التأليف إلى المأزق. لا يريد إشعار الرئيس بالخذلان والتخلي عنه بعدما قدّم له الكثير، ولا يريد الخروج من تحالفهما المبرم في «تفاهم مار مخايل»، ولا يريد حتماً أن يكون مسؤولاً عن تقويض العهد وتحمله مسؤولية الانهيار الوشيك. لا يكتف الحزب انزعاجه من أصوات تعلقو في تيار باسيل تنتقده بعنف، وتأخذ عليه إخلاله بالتحالف، ولا يسعه في الوقت

نفسه التعامل مع ردود الفعل تلك على أنها منفصلة عن قيادة التيار، في أبسط الأحوال لا تُطلق بلا إيعاز، وبعضها لا يخلو من كلام قاتل حتى. بذلك يواجه الحزب وحليفه رئيس الجمهورية وحزبه مشكلة مزدوجة: إعادة الثقة إلى علاقتهما، وفي الوقت نفسه فرض مرجعيته الوحيدة في النزاع الناشب مع برّي.

عندما طالب باسيل نصر الله بالتحكيم بينه ورئيس المجلس، واستطراداً بينه والرئيس المكلف، تلقّف الحزب الرسالة بتوجّس، مفاده توجيه الإصبع إلى داخل البيت الشيعي، كما لو أن المطلوب من نصر الله الوصول إلى ما لا يريده: المفاضلة المستحيلة، المعروفة الجواب سلفاً.

- **The Palestinian's Dilemma: Resistance or moral persuasion – Dr.Riyad Tabbarah - The Daily Star - June 7th 2021**

In his “Fareed Takes” of May 24, recorded, that is, in the middle of the latest confrontation between the Palestinians, led by Hamas, and Israel, Fareed Zakaria argued that the Palestinians of Gaza and the occupied territories were wrong using force against Israel. The reasons he gives are familiar and, at first sight, reasonable: Israel’s economy (as measured by GDP and foreign reserves) is stronger than that of any Arab country; Israel has a very advanced technology sector; it is militarily strong and has a 100 atomic bombs in its arsenal; in 1967 it defeated a combined Arab force in six days; in past military confrontations with Gaza, the ratio of Palestinian to Israeli kids killed was 20 or 30 to one; and the administration of Mahmoud Abbas is widely considered as corrupt. Since the Palestinians cannot get their legitimate rights through the use of force, ends the Zakaria argument, the only way for them is to resort to the admittedly remote goal of “moral persuasion.” This position, it must be added, is held by many Western observers, particularly in the United States.

But to begin with, the facts, as presented, are eclectic and tend to obscure reality. For example, while it is true that in 1967 the Israeli army defeated a combined Arab force in six days, six years later, during the Yom Kippur War in 1973, that same army nearly collapsed against the coordinated assault from the armies of Egypt and Syria, were it not for the last minute strategic US airlift, the operation Nickel Grass, that delivered weapons and supplies to Israel ensuring its survival.

Furthermore, while it is also true that the Palestinian administration of Abbas, a rival of Hamas, is considered corrupt, the Israeli administrations have not always been known for their high ethical standards either. Ehud Olmert, who conducted the war against Lebanon in 2006, and ordered a ground invasion of Gaza in 2009, was later indicted on charges of corruption and bribery and was sentenced to prison in 2015. The present prime minister, Benjamin Netanyahu, is under trial, accused of bribery and fraud, and widely expected to go to jail if he loses his immunity as prime minister.

Let's go back to the main Zakaria proposition: Israel is economically and militarily so strong as to make military Palestinian resistance futile. The Palestinians should await a change of leadership in Israel that will realize that it is in Israel's national interest to give the Palestinians their basic rights, a remote possibility as Zakaria admits.

This Israeli military superiority argument holds true, of course, if the war that is being waged by the Palestinians against Israel was a classic war of two regular armies in combat. But this is not the case. This is not a classical war but an asymmetric one. The latest confrontation has to be seen in this light, a link in a chain of the asymmetric warfare between the Palestinians and the Israelis. "Against a superior foe," wrote naval historian Louis Arthur Norton in US Naval Institute's Naval History Magazine in 2017, "modern History has shown [that] asymmetric warfare can be quite effective."

The asymmetric war of liberation is known throughout history. Americans know it from their own experience in the wars of independence, and of 1812, when they defeated the British who had an overwhelming superiority on the economic, technological and military fronts. They also know it, in reverse if you will, from their war in Vietnam. The US GDP, at that time, was probably more than 1,000 times that of Vietnam, the US had thousands of atomic bombs and deployed, at one time, more than half a million soldiers equipped with the latest and most lethal weapons known. But America lost the war, nevertheless. The Arabs have also similar experiences in their recent history. The Algerian war of independence (1954-1962), for example, pitted a scantily financed and primitively equipped

National Liberation Front (NFL) against France, an economically advanced country and a major colonial power that had colonized Algeria since 1830. The men and women of the NFL, after almost 8 years of untold sacrifices, succeeded in “morally persuading” the French administration, then under de Gaulle, to agree to Algerian independence.

Asymmetric warfare may be long and particularly costly to the weaker side. The wars of independence and of 1812 together lasted over 10 years and the number of dead among Americans was four to five times that among the British. The Vietnam War lasted 20 years and was incredibly devastating to the Vietnamese resistance and its supporters. The defeat of the Americans was humiliating and enduring.

The American death toll in the two wars was probably three times that of the British. The Vietnamese death toll in the Vietnam War was more than 20 times that of the Americans, however it is calculated. The Algerian death toll in their war of independence was 100 to 300 times that of the French. Nevertheless, Americans, Vietnamese and Algerians overwhelmingly agree that the results were well worth the sacrifice.

The life of Palestinians in the occupied territories (OPT) and Gaza is indescribably bad and has been documented by the international media and by visitors of all persuasions, including those who are political supporters of Israel. Demolition of Palestinian homes by Israeli authorities, about 850 last year alone, as well as arbitrary confiscation of Palestinian property, have been documented by the United Nations Office for the Coordination of Humanitarian Affairs (OCHA). Movement in OPT area is extremely restricted. Amnesty International, in its 2020 report, counted 593 checkpoints in the occupied territories that “heavily restrict the movement of Palestinians” living there, including those going to hospitals, schools and work. The humiliation of Palestinians at these checkpoints is blatant, unconscionable and systemic.

One of the worst things facing Palestinians living in OPT, is the Israeli detention system. At the end of last year, according to Amnesty International, the number of Palestinian prisoners from the OPT was 4,300, including 157 children. Most

were “administrative detainees” that, under Israeli law, can be held, without charges, indefinitely. Torture and ill treatment are commonly committed by the Israeli prison authorities, including beating, sleep deprivation and prolonged solitary confinement. The “knock at the door,” in the middle of the night, is not an uncommon feature of Palestinian life.

In Gaza, though not occupied territory, the situation is much worse. In addition to the four devastating Israeli bombardments in the past 15 years, Gaza is under complete sea, air and land blockades by Israel (land blockade also by Egypt) that restrict movement of persons and goods to and from the area. Shortages are a way of life, including building material, fuel and other essential commodities. Half of the labor force is unemployed, and more than half of the population lives under the poverty line. The blockade limited the spread of COVID-19 at first, but the disease has now spread to the point that lead the local health authorities to declare the entire area “red zone,” meaning that community transmission is high. Shortages of equipment (testing, respirators) and needed infrastructure (electricity, backup generators) due to the blockade is threatening a health disaster, according to the Lancet.

As for the Israeli Arabs, finally, many observers, as well as international human rights organizations (lately Human Rights Watch and the leading Israeli human rights organization, B’Tselem ), have called the Israeli regime “Apartheid.” This was openly declared in a recent tweet by Israeli Prime Minister Benjamin Netanyahu himself: “Israel is not a state of all its citizens,” he tweeted. “According to the basic nationality law we passed, Israel is the nation state of the Jewish people – and only it.”

And this is only a snapshot of reality. To live under these conditions, whether in the occupied Palestinian Territories, Gaza or inside Israel, is not bearable. Fighting to change them and offering painful sacrifices in the process, is not surprising. And, as we learned from the Apartheid experience of South Africa and other asymmetric wars of liberation, changing them is not impossible.

Riad Tabbarah is a former Lebanese ambassador to the United States.



- **Abu Dhabi plans \$6bn culture spending to diversify from oil - Simeon Kerr – Financial Times - June 7th 2021**

Abu Dhabi is pledging to invest \$6bn in the cultural and creative industries as the Gulf emirate seeks to increase its post-coronavirus stimulus spending and diversify away from oil.

Having already committed \$2.3bn to projects in the sector, the government will over the next five years plough another \$6bn into building museums, as well as making investments in sectors ranging from media, gaming and music to cultural heritage, architecture and the arts. “In terms of growth, we know creative industries are going to be a major contributor to GDP here in Abu Dhabi,” said Mohamed Al Mubarak, chair of the emirate’s department of culture and tourism, in an interview.

The oil-rich capital of the United Arab Emirates launched a separate \$13.6bn stimulus package in 2019 to prepare the emirate for a post-oil future. It is accelerating diversification plans as it emerges from the coronavirus pandemic with a renewed focus on economic development.

A “substantial portion” of these new funds is earmarked for building cultural institutions on Abu Dhabi’s Saadiyat Island, already home to an outpost of the Louvre, a big tourist attraction.

The Zayed National Museum, showcasing the life of founding father Sheikh Zayed, is under construction. Preparatory work for the much-anticipated, long-delayed Guggenheim Abu Dhabi had been awarded, said Mubarak, with the main contract for the Frank Gehry-designed museum expected “soon”. Two other new museums are planned.

The cultural district is expected to be largely completed by 2025. It will include the Abrahamic Family House, a facility for interfaith dialogue comprising a mosque, church and synagogue.

With 20,000 people already employed in the creative and cultural sector, Abu Dhabi hopes that its investment in infrastructure and partnerships will create another 15,000 jobs over the next four years. At Yas Creative Hub, a new media zone with tenants such as CNN, there are plans to welcome 8,000 workers by the end of the year.

Expanding the creative sector, while aiming to create jobs for nationals, will also require overseas talent. Abu Dhabi, along with other emirates, has launched a special visa to facilitate the entry of skilled workers.

Residents of Middle Eastern countries often complain about the difficulty in securing visas to the security-conscious UAE. But Mubarak said the authorities were liaising to work on a “seamless” process with rapid checks, as well as considering grants and other incentives to assist “every single income demographic” thrive in the expensive city. “If you are an artist, you will have the opportunity to flourish in the most economically effective way,” he said.

During the pandemic, the emirate invested \$200m in film production, he said. About 1,000 people were involved in the filming of Mission Impossible 7 in the emirate earlier this year.

The oil-rich capital competes directly with Dubai, the country’s traditional hub for the creative industries. The capital has previously launched its own financial centre and technology start-up hub in competition with its oil-poor neighbour. But Mubarak said the creative industry “pie” was big enough for both cities.

He also shrugged off concerns about the impact of UAE's tight restrictions on freedom of expression. He pointed to broader reforms including the granting of long-term visas and even nationality to some expatriates.

"We are an evolving state that is evolving with our times," he said. "We have already this year seen massive policy changes, so you can see how forward thinking we are becoming."

- **A new capital in the Egyptian desert: Sisi's military model for the economy- Andrew England – Financial Times - June 6th 2021**

Egyptian president Abdel Fattah al-Sisi has never been one to shy away from making bold promises while vowing to revive the Arab world's most populous state. But in March, he delivered a prediction that was audacious even by his standards. Speaking at a military event, he said the inauguration of a "New Administrative Capital" covering a swath of desert equal to the size of Singapore, would represent the "birth of a new state". His words will soon be put to the test. In August, civil servants will begin making the 45km transition from ministries in downtown Cairo to the new capital, where construction workers are putting the finishing touches to the \$3bn "government district". The aim is to have 55,000 staff operating out of more than 30 huge new ministries by the end of the year. Ultimately, with private developments alongside military projects, the goal is to have 6.5m people living in the city. The project — forecast to cost \$45bn when it was launched six years ago — embodies Sisi's vision of development and how it should be done: the military is unabashedly front and centre and it is being built on a pharaonic scale. Sisi insists it represents the "declaration of a new republic" even as sceptics consider it a vanity project a country with more urgent priorities can ill-afford.

The new capital east of Cairo is the flagship infrastructure project out of thousands the military has taken charge of since the former army chief seized power in a 2013 coup. As a result construction and real estate, along with energy, have been key drivers in reviving the moribund economy. They have enabled Egypt to boast the Middle East's highest rates of growth in gross domestic product — recording more than 5 per cent per annum in the two years before Covid hit. But just as the administrative capital provokes contrasting reactions, so too are some Egyptians asking whether the economic successes cheered by the president's supporters are more mirage than reality. "The economy looks healthy from the outside, but if you poke around it's all built on quicksand," says an Egyptian academic. 'They have yielded results' At the core of the concerns is that the expansion of the military's role in the state and the economy is crowding out the private sector and scaring away foreign investors. "The real fear people have is you go in and set up a project and the military replicates that project next door and undercuts you," says an Egyptian economist.

Yet Sisi and his loyalists make no apologies for his deployment of the military — Egypt's most powerful institution and the one entity the president trusts — into all aspects of the economy. "The army can enhance the economy . . . they are very disciplined, less corrupt," says Khaled el-Husseiny Soliman, a retired brigadier general who is spokesman for the Administrative Capital for Urban Development, a company majority owned by the military and in charge of the new capital project. "In the Egyptian military we all say the battalion or platoon equals the commander. The state reflects the leadership . . . I believe now we have a leader." Some Egyptians say they understand why Sisi turned to the military after taking power, following three years of tumult in the wake of the 2011 uprising that ended Hosni Mubarak's 30-year rule. He inherited an economy broken by political upheaval, civil strife and terrorist attacks that spooked domestic and foreign investors into inertia. By 2016, dwindling foreign reserves and dollar shortages forced Cairo to turn to the IMF for a \$12bn loan. As part of the package, the regime allowed the Egyptian pound to devalue, causing the currency's value to halve, further damaging confidence and eroding purchasing power. Soaring

inflation and sky-high interest rates have been additional impediments to private investment.

“[The military] have tackled areas never tackled and yielded some results,” says an Egyptian banker. “The fact they can do anything any time in your area does stop people investing. But the market is bigger than any single entity.” But eight years after Sisi seized power, there is a growing fear that the military’s muscular economic expansion will prove irreversible. Economists say the activity is not generating sufficient productive jobs to tackle rampant youth unemployment and poverty in the nation of 100m people. The employment rate has fallen from 44.2 per cent among working age Egyptians in 2010 to 35 per cent in the second quarter of last year, even as an estimated 800,000 graduates annually enter the jobs market, according to a report by the World Bank’s International Finance Corporation. And the demographic and social pressures are only going to build as the fertility rate of 3.5 children per Egyptian woman means the population will swell by 20m people over the next decade. “We have growth of 5 per cent, but 2.5 per cent comes from minerals [oil and gas] which brings in money but doesn’t create employment, which is the only thing that’s going to save us,” the academic says. “The other 2.5 per cent is real estate [and construction], which is fictitious employment. Once you stop building, there are no jobs.”

The World Bank says private investment picked up slightly in 2019, but adds that its weighting in the economy was still below historical averages and “considerably lower” than peer countries such as Jordan and the Philippines. Even staunch Sisi supporters murmur doubts as businesses are forced to contend, or even compete, with the military, which controls much of Egypt’s land, can use conscript labour, is exempt from income and real estate taxes and answers only to Sisi, the commander-in-chief. “Sisi is loved by everybody, including myself, and he’s a nationalist who does what he thinks is best for the country. But that does not mean he’s right all the time,” says an Egyptian investment banker. “He should consult others; he’s ill-advised.” He laments that the myriad structural problems that long hindered private sector growth, from corruption and red tape to poor logistics, still deter investment. And “now there’s crowding out by the state — it’s the army and the government in every single sector”, he says. “You name it.”

Check on executives Most in the business community welcomed the new regime after Sisi ended the brief, divisive reign of the democratically elected Muslim Brotherhood government. The chaotic period reinforced many Egyptians' belief that stability came above all else. Three years after the coup, executives, western bankers and the IMF also applauded when Sisi pushed through tough monetary and fiscal reforms, including cutting subsidies and the state's wage bill, while increasing VAT to secure the \$12bn loan.

But Sisi never reciprocated the welcome he received from business. At an early meeting with Egyptian executives, the president told them they had benefited under Mubarak and needed to give back — and donate E£100bn to the regime, according to businessmen who donated. Many suspect Sisi entered the presidency distrusting the private sector and disgusted by the cronyism rife during the Mubarak era. He is also wary of businessmen becoming too powerful and politically influential, viewing it as one of the ingredients that fuelled the 2011 uprising, analysts say. "From the outset he wanted to use the military in project management and as a tool for large infrastructure projects. My instinct tells me he would rather have left it like that," says an Egyptian businessman. "But then he felt snubbed by the old, large private sector, which he thought couldn't be trusted and may constitute some form of political opposition. Then comes the push for the military to invest across all industries." The military has been the bedrock of the state since Gamal Abdel Nasser's 1952 coup. Its business interests deepened after the 1979 peace accord with Israel redefined the army's role. But, until Sisi, it remained largely in the shadows.

After initially surrounding himself with military advisers, Mubarak, a former air force officer, gradually courted civilians who began liberalising the economy. Under Sisi, Egypt has transitioned from a police state to a military-led state, analysts say. "You always had generals in ministries, but in Mubarak's time they were in the basement," the academic says. "Now the one who decides whether you stamp this piece of paper is a general." The army's tentacles stretch across

the economy, from steel and cement to agriculture, fisheries, energy, healthcare, food and beverages. Not even the media has been spared, as entities related to state security agencies have taken over newspapers, TV channels and production houses. A lack of transparency makes it difficult to determine the full scale of the army's economic role. Last June, prime minister Mostafa Madbouly said Egypt had completed projects worth E£4.5tn (\$287bn) over six years. The army's engineering authority commander, Ihab al-Far, said the funds were spent on 20,000 projects, adding that the military invested a further E£1.1tn on 2,800 schemes built by the army. Sisi told the FT in 2016 that the army's businesses were to ensure the country's self-sufficiency, not compete with the private sector. There are 60 companies affiliated to military entities operating in 19 of the 24 industries of the Global Industry Classification Standards, an industry taxonomy body, according to the World Bank report. The military's National Service Projects Organisation (NSPO) controls 32, a third of which were established after 2015.

Yezid Sayigh, a senior fellow at the Malcolm H Kerr Carnegie Middle East Center, estimates that in 2019 military-affiliated entities generated income of \$6bn-\$7bn. But it is their reach across the economy that is critical. "The real questions are what are the net impacts on public finances, on the private sector, on the volume of foreign investment and where it goes," he says. "The income is significant and no doubt creates a stake the military will defend at almost any cost, but for now it's the role that's most crucial." The most visible example of the military's impact on the private sector has been in cement. The army opened a new \$1.1bn plant in 2018 that added 12m tonnes of annual production capacity to the sector. It did so even as demand for cement was on the slide and the sector was operating far below capacity. The military now accounts for 24 per cent of production capacity, industry officials say. Its intervention pushed several private sector players towards collapse. It prompted some investors to consider selling, but no buyers were willing to enter the oversupplied market, the officials say. The military's intervention appears to have been based on a false assumption that Egypt's

cement consumption would soar. It is a narrative that fits with what Michael Wahid Hanna, an analyst at the International Crisis Group, describes as Sisi's "impulse" to turn to the military "to get things done".

"It gathers a momentum of its own," Hanna says. "It's hard to say there's a well-conceived economic vision as opposed to an impulse and suspicion." He believes one reason for the phenomenon is the fact that Sisi - who leads the most oppressive regime since Nasser - has no institutional base in society. "They don't have any sort of party structures, which is part of the reason why they are so reliant on the military and the public sector," Hanna adds. "Their project is to cripple the civilian-led political order." Investment cycle Ayman Soliman, chief executive of The Sovereign Fund of Egypt, insists the government is cognisant of investors' concerns and is taking action to address them. The sovereign wealth fund is overseeing the privatisation of two of 10 companies the military-owned NSPO was willing to dispose of: Wataniya, which runs about 200 service stations, and Safi, a water bottling and food company. "This is to open the space for the private sector to come in, step up and acquire those assets if they want," Soliman says. "The economy needs to have the private sector dominate the investment cycle. The government is paying so much to fuel growth, but this should not be sustainable." Egypt has been struggling to balance its books for years as it grapples with yawning current account and budget deficits. Subsidies, public sector wages and foreign interest payments account for 110 per cent of revenue, according to Goldman Sachs.

As the coronavirus pandemic shuttered the vital tourism sector and investors pulled at least \$13bn from its debt and equity markets, Cairo was forced to turn once more to the IMF last year. It secured more than \$7bn in loans, raising Egypt's total outstanding credit to the fund to \$19bn — the second largest amount after Argentina. Economists say Egypt's public finances displayed resilience during the pandemic, and Cairo was able to tap capital markets in difficult times. But its debt-to-GDP ratio is projected to rise to 93 per cent in the financial year 2020/21, according to the IMF, while Cairo's three key sources of foreign currency are all



vulnerable to external factors — tourism, remittances and portfolio inflows into local debt. The latter depends on high interest rates, which act as yet another brake on private investment. “You cannot keep relying on short-term inflows and betting on remittances and tourism,” says the economist, adding that the regime must allow the private sector to breathe, incentivise industry and strengthen exports. The Egyptian businessman hopes the cement debacle will be a lesson the regime heeds: the government has been talking to cement companies about their concerns in recent weeks after some threatened legal action. “There is going to be a price of the legacy, and there will be an evolution, the question is how long will it take and how expensive will it be,” he says. But Hanna says it is hard to imagine Sisi unwinding the military’s role, given the vested interests. “He has his detractors within the institution itself, he has purged people, he has favoured military intelligence and so he clearly has to rely on some of this largesse and patronage within the military,” he says. “Is this the fight he’s going to pick? One, his world view doesn’t lead him to, and two, his sense of self-preservation doesn’t either.”